الورقة المرجعية لليوم الدراسي :

إن رهان تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي لا يقاس فقط بتوفير كم هائل من الأموال والعناصر البشرية، بقدر ما يتطلب تدبيرا عقلانيا لكل الموارد والعناصر المتدخلة في تشكيل التنمية الشاملة والمندمجة، التي يشارك فيها ويستفيد منها الجميع، وهذا الأمر لا يستقيم دون حضور مؤسسات ومقاولات عمومية فعالة وقوية.

وفقا لهذه الرؤية، يهدف القانون الإطار 50.21 لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية إلى القيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لمكونات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال ضمان فعاليته الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الإختلالات الهيكلية التي تعيق تطوره، وتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتكامل في مهامه. كما يروم تعزيز دوره كقاطرة في العديد من القطاعات الإستراتيجية، وكفاعل محوري لتنفيذ السياسات العمومية، وذلك وفق مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع التركيز على الدور المحوري الذي ستقوم به الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة في الجانب المتعلق بتتبع وتقييم نجاعة أداء هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

لقد ظل قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية يحتل مكانة مهمة في مسلسل التنمية السوسيو-اقتصادية للدولة، لاسيما في ما يتصل بمساهماته على مستوى الاستثمارات الاستراتيجية، والبنية التحتية، والخدمات العمومية، وكفاعل محوري في تنفيذ مجموعة من المشاريع المهيكلة مثل الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والمعادن والفلاحة وبرامج فك العزلة عن العالم القروي في مجالات الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق القروية، وكذا المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

رغم النتائج المحققة، يحاول القانون- الإطار الجديد، الذي كان ثمرة خلاصات وتوصيات عمليات الرقابة والتدقيق التي تم إنجازها من طرف مختلف الهيئات المختصة، أن يقدم إجابات مهمة عن مجموعة من المشاكل المتراكمة والاختلالات البنيوية المرتبطة بالتدبير الإستراتيجي للقطاع، والتي حدت بشكل كبير من تطوره، وهي المرتبطة بالاعتماد الكلي على الدولة، وغياب تكامل قطاعي، وتداخل الاختصاصات بين أكثر من مؤسسة ومقاولة عمومية، وغياب الحكامة والفعالية والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير شؤونها، وكذا ارتفاع مديونية جل هذه المؤسسات. وهو ما استدعى هذا التدخل التشريعي العاجل فـي أفق تطويرها والارتقاء بها لتجاوز الأعطاب التي تحد من أدائها وتسييرها وحكامتها .

إن استحضار الدور المؤثر للمؤسسات والمقاولات العمومية في ورش الإصلاح الشمولي لم يغب عن ذهن القائمين على إعداد تقرير النموذج التنموي الجديد، الذين أوصوا بجعل المؤسسات والمقاولات العمومية محركا للتنمية الاقتصادية ولتحسين التنافسية الهيكلية، وكذا دعم القطاع العام للدينامية الاقتصادية الوطنية، من خلال إنتاج الخيرات الجماعية وتسهيل المبادرة الخاصة وضبط الأسواق وإعمال السياسة الماكرو-اقتصادية وتحفيز القطاعات المستقبلية، والسبيل لتحقيق هذا الأمر –حسب التقرير- يمر عبر الاستقلال المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية وتدبيرها تدبيرا جيدا وتوضيح الوصاية التي تخضع لها، وكذا الفصل بين المهام الاستراتيجية وبين مهام التدبير العملي ومهام الضبط في كل القطاعات.

ولتحقيق ذلك وضع التقرير أهدافاً مرقمة ومؤشرات دقيقة تمكن من تتبع ورصد الإنجازات، وإجراء التقييم لمختلف تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية وطنيا ومحليا، وذلك لمعرفة العراقيل لوضع خطط مواجهتها. هذا الأمر يبدو واقعيا لأنه الكفيل بتجاوز العوائق ذات الطابع الإداري أو القانوني أو المالي التي عانت منها تجربة المؤسسات والمقاولات العمومية، بل وكانت سببا في عدم تطور هذا القطاع وعدم مساهمته باحترافية وكفاءة وشفافية في تحقيق المصلحة العامة.

تفرض التحديات المطروحة على المؤسسات والمقاولات العمومية بعد صدور القانون الإطار 50.21، طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية من قبيل : ما هو التصور الجديد لدور المؤسسات والمقاولات العمومية ما بعد القانون الإطار ؟ وكيف يمكن تدبير الأجرأة العملية لورش الإصلاح ؟ وكيف يمكن الرفع من فعالية ونجاعة أدائها ؟ وما مدى إمكانية تحقيق الالتقائية والتكامل بين هذه المؤسسات وباقي المتدخلين ؟ وأي دور للمؤسسات والمقاولات العمومية في تفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد ؟

المحاور:

من أجل معالجة التساؤلات السالف ذكرها، يُمكن للمشاركين تقديم مساهماتهم العلمية بما يتوافق والمحاور التالية :

المحور الأول : السياق العام لتبني الإصلاح .

المحور الثاني : تشخيص وضعية المؤسسات والمقاولات العمومية.

المحور الثالث : مضامين الإصلاح وسبل تنزيله.

المحور الرابع : المؤسسات والمقاولات العمومية أمام رهان النموذج التنموي الجديد.

تـواريـخ مهمـة :

- ترسل عناوين وملخصات المداخلات مرفقة بالاسم الكامل، رقم الهاتف، الصفة، والمؤسسة للبريد الإلكتروني التالي :

Semiloi2022@gmail.com

- **آخر أجل لاستقبال الملخصات : 19 مارس 2022.**

- **الرد على المداخلات المقبولة : 21 مارس 2022.**

- **تاريخ انعقاد اليوم الدراسي : 01 أبريل 2022.**